المجابهة

نشرة غير دورية - الأردن

العدد 25 \ 10 \ 2024

عزيزي القارئ، عزيزتي القارئة،

قد تكون/ي طالب/ة أو عامل/ة أو مواطن/ة وقد تكون/ي جزء من تنظيمات رسمية أو مستقلة، حزبية، نقابية أو من عامة الشعب... ونحن أيضاً. قاطعنا وتظاهرنا وواظبنا على ذلك على مدار عام. واليوم، أكثر من أي وقت، نعود لنسأل بعضنا البعض، ما العمل؟

يطرح الكتيب الذي بين يديكم - من خلال المعلومات والمراجع والخطوط الزمنية - تراكمية تستند وتنطلق من التجارب العديدة، والنضالات الطويلة، والاحتجاجات الشعبية التي رفضت وعرقلت وعطلت المحاولات المتكررة لتنفيذ المشروع التطبيعي الصهيوني-الأمريكي في الأردن والمنطقة. والعبرة المستفادة -وبكلّ وضوح- هي حاجتنا إلى مقاربات جديدة كليًّا في هذا الملف المصيريّ، تستفيد من أخطاء الماضي ولا تكرّرها، وهذا هو التزامنا اليوم، ورهان استمرار وجودنا في المستقبل في خضمّ عالم تطبّع قواه الكبرى مع الإبادة والاستعمار، وتمدّهما بأسبَاب القتل والإجرام، بكل وقاحة وصلف.

هذه المادة هي محاولة لتفكيك أجزاء من اتفاقية وادي عربة وما تتضمنه، حيث تركز على بعض القطاعات الرئيسية والحساسة مثل الطب والماء والغاز والكهرباء من خلال تسليط الضوء على نقاط ضغط فاعلة وملموسة في الحياة اليومية، كون الاتفاقية أصبحت تؤثر على كل تفاصيل حياتنا بالرغم من رفض الشعب لها. هذه المادة ليست نهائية بالتأكيد، ولكنها تشكلت على أمل أن تصبح مدخلا إلى خطة عمل تواجه المشروع الاستعماري الاستيطاني وأدوات تمدّده في المنطقة، بالفعل لا بالقول، وبالعمل لا بالشعار، ابتداء من إسقاط إتفاقية وادي عربة.

وبحكم الوقت والشعور بالإحباط وضرورة العمل، هذا ما أمكن إدراجه في الذكرى الثلاثين لتوقيع اتفاقية وادي عربة يوم السبت ٢٦ أكتوبر (تشرين الأول) الجاري.

ثلاثون عامًا على معاهدة وادي عربة، إسقاطها واجب وطني

مضى ثلاثون عاما على توقيع أصحاب القرار في الأردن معاهدة «سلام» مع العدو الصهيوني في منطقة وادي عربة، تلك المنطقة الصحراوية التي شهدت قبلها لقاءات سريّة عديدة بين الطرفين، مهّدت بدورها للمعاهدة، وأسست لتبعاتها السياسية، والاقتصاديّة، والاجتماعيّة العميقة التي تتفاقم مفاعيلها اليوم وتتعاظم، كما نشهد قوّة تأثيرها بالعجز السياسيّ عن التأثير المباشر والحاسم في خضمّ مجزرة جديدة يقوم بها المشروع الاستعماري الاستيطاني الصهيوني في غزّة والضفّة الغربيّة ولبنان، يستكمل فيها ما بدأه بالنكبة الأولى عام 1948، والنكبة الثانية عام 1967، والنكبة الثالثة المتمثلة بافتتاح مسار التطبيع في كامب ديفيد عام 1978، وصولًا إلى الاتفاقيات الإبراهيمية عام 2020.

إن كان النصر النهائيّ والاستقرار التاريخيّ لأي مشروع استعماريّ استيطانيّ بأن يتحوّل هذا الأخير إلى حالة مقبولة وشرعيّة ومعترفٍ بها ومتصالح معها ومع وجودها داخل سياقٍ ينسى أو يتناسى كيفيّة نَشوئها، ويتحوّل فيه مجزرة الاستعمار وإباداته الجماعيّة وظلمه إلى «ماضٍ» بعيد تمّ تجاوزه (كما هو حاصل إلى حدّ بعيد في نماذج الولايات المتحدة وكندا وأستراليا، على سبيل المثال)، فإن هذا الوضع، نظرًا لمهمّات الاستعمار غير الناجزة، ومقاومة المستعمَرين المستمرّة، وشساعة المحيط الذي يُراد الهيمنة عليه، لم يتحقّق بعد للمشروع الصهيونيّ.

لكن الذي تحقّق هو تمدّد للتطبيع الاختراقيّ، تمدّد ليؤسس نفسه عميقًا داخل الاحتياجات الحيويّة للناس، وبشكل يصّعب ويعقّد إمكانيات الخلاص منه، منتقلًا من حالة التطبيع السطحيّة- الشكليّة الدبلوماسيّة التي تتصاحب بتبادل سلعيّ وخدميّ رمزيّ في البدايات، إلى حالة عضويّة تتسرّب إلى عمق الحياة اليوميّة للشعوب، غصبًا عنهم، ودون تصوّر واضح منهم إلى جديّة هذا الاختراق وتأثيره ومداه. فأمن الطاقة في الأردن (على سبيل المثال) صار يرتبط ارتباطًا مباشرًا وخطيرًا باتفاقيّات استيراد الغاز من العدو الصهيوني، إذ تتعلّق ما نسبته 80 إلى 98 بالمئة من كهرباء البلاد بهذا المصدر (بحسب تقديرات الخبراء)، ما يضع الناس في حالة خطيرة من التبعيّة وإمكانيّة الابتزاز يدفعون فوقها من جيوبهم المفقرة، واقتصادهم المنهك، وميزانية بلدهم المدينة، ما قيمته 10 مليار دولار، ثمنًا لهذه التبعيّة، بدلًا من أن تستثمر هذه الأموال محليًّا لتنمية اقتصادنا، وتطوير مصادر طاقتنا المستقلة والسيادية، وتوفير فرص عمل لأبنائنا وبناتنا.

كذلك، يرتبط أمن الأردن المائي بالعدو الصهيوني بشكل مباشر من خلال معاهدة وادي عربة، مثلما تنص المعاهدة على أشكال عدّة من التعاون السياسي والأمني والاقتصادي، ما يجعل المعاهدة وتبعاتها التمثّل الماديّ لما يجب أن تكون عليه التهيئة التاريخيّة للتبعيّة التي تؤسّس وتمكّن من الابتزاز وتؤدّي إلى الهيمنة، وما أفعال جرّبها ومارسها العدو الصهيوني بكل فظاعة ووحشيّة على غزة، مثل قطع الكهرباء والماء، والحرمان من توريد المشتقات النفطية، والتجويع ومنع الإمدادات الغذائية والطبية، إلا نموذجًا بسيطًا يسهّل علينا فهم خطورة التطبيع العضويّ العميق وأثره المباشر على أمننا و مستقبلنا.

أمام هذا التحوّل النوعي الخطير في مسار التطبيع وشكله، يُبرز أيضًا الضعف الشديد لحركة مقاومة التطبيع المنظّمة، وفشلها في تحقيق أي إنجاز يذكر (باستثناء إبقاء جذوة المعارضة الشعبيّة للعدو الصهيوني ولمشاريعه وللتطبيع معه، قائمة ومستمرة). دليل الفشل هو التحوّل المذكور نفسه من التطبيع السطحيّ إلى التطبيع العضوي، دون أن تتمكّن الحركة من إيقافه أو التأثير الفعليّ فيه، مثلما تمثّل الذكرى التي نستذكرها اليوم بمرور ثلاثين عام على توقيع معاهدة وادي عربة، دليلًا آخر على هذا الفشل، فالمعاهدة ما تزال قائمة، على الرغم من أن إسقاطها كان للمهمة المركزية لحركة مقاومة التطبيع منذ ثلاثين عاما.

لم يمر على هذا المشروع التطبيعي يومًا دون أن يواجه بغضب ورفض شعبي، استطاع هذا الرفض أن ينتصر في بعض المعارك من خلال الإعتصام المفتوح والاحتجاج الممتد في المحافظات وساحات الجامعات في جميع أنحاء الأردن، أو الإضرابات العمّالية في كل القطاعات التي تستطيع دومًا تغيير موازين القوى، وجرى قمعه أو التحايل عليه بشكل كلي أو جزئي، أو استحداث القوانين، أو فرض العمل بالقوانين العرفية بشكل كلي أو جزئي. لكنه نضال مستمر يتعرض إلى المد والجزر وهو يراهن على الانتصارات ويتعلم من الهزائم، ولن تكون نهايته إلا باقتلاع هذا الرفض من قلوبنا أو في النجاح بإسقاط هذا المشروع التطبيعي جملةً وتفصيلًا، ونحن على يقين أن هذا الرفض لن يتم اقتلاعه من قلوبنا أبدًا.

آخر المشاريع التطبيعية في الأردن: بيانات الأردنيّين الصحية بحوزة حارقي المستشفيات

في السابع من أكتوبر 2024 المصادف للذكرى الأولى على شنّ الكيان عدوانه الإبادي المستمرّ بتسارع على غزّة، أعلن جهاز أبوظبي للتنمية عن استثمار بقيمة ما يقارب 98 مليون دولار لدعم التّحوّل الرّقمي لوزارة الصحة الأردنية. ورسى العطاء على شركة بريسايت Presight AI المتخصّصة في خدمات البيانات الضّخمة المدفوعة بالذّكاء الاصطناعيّ لتطوير ورقمنة القطاع الصّحي الأردني. ووقّعت الحكومة الأردنية ممثلة بوزارة الصحة ووزارة الاقتصاد الرقمي والريادة اتفاقية تعاون مع الشركة، ليتبيّن أنّ شركة بريسايت هي مشروع مشترك بين شركة الأسلحة الإسرائيليّة العملاقة رافايل، وشركة G42 الإماراتيّة المتخصّصة في «تحليلات البيانات الضّخمة والذّكاء الاصطناعي».

شركة رافايل من عمالقة شركات الأسلحة الإسرائيلية و أقدمها، تأسست عام النكبة، متخصصة في تطوير الأسلحة و«الأنظمة الدفاعية» التي «أثبتت كفاءتها في القتال» حسب موقع الشركة، حيث تقوم باختبار تقنياتها وأسلحتها على الشعب الفلسطيني ثم تطويرها وتصديرها لرفد اقتصاد الاحتلال. مثلاً، بلغت أرباح الشركة الصافية عام 2023 أكثر من 130مليون دولار. رافايل هي من طورت أنظمة «القبة الحديدية» و«مقلاع داود» وتصنّع أسلحة وتقنيات يستخدمها جيش الاحتلال في قتل وتشويه الفلسطينيين.

وافتتحت أول مكتب لها في الإمارات عام 2023. أما بالنسبة لشركة G42 فهي شركة إماراتية متخصصة في «الذكاء الاصطناعي والحوسبة السحابية». على أرض الواقع ارتبط اسم الشركة بتطوير تقنيات تجسسية مثل تطبيق TokTok. وبغضّ النّظرعن حجم دور شركة بريسايت في رقمنة القطاع الصّحي الأردني الّتي تقول الحكومة الأردنيّة إنه «محدّد»، فإن

خطورة الاتّفاق تتعدّى الجانب التقنيّ المرتبط بالتهديد الذي يعرضه الاتّفاق لقواعد البيانات الصّحية للشّعب الأردنيّ، وهو أمر في بالغ الأهمية. ولفهم تداعيات اتفاق التعاون الذي وقعته الحكومة الأردنية يجب وضعه في سياقه الأكبر.

وهنا، نسأل: لماذا تعاقدت الحكومة الأردنيّة مع شركة متورّطة بشكل واضح لا يقبل التّأويل في تصنيع آلات القتل التي تعمل على إبادة والتنكيل بالشعب الفلسطيني منذ نكبة عام 1948؟ أليست المواهب الأردنيّة والموارد الوطنية أجدر بتنفيذ مشروع التحول الرقمي لقطاع حيوي مثل القطاع الصحي؟ ولماذا يُقدِم الأردن على خطوة تعمّق التّطبيع مع الكيان بعد مضي سنة من الإبادة الجماعيّة المستمرّة في غزّة ضارباً بعرض الحائط مطالب الشّعب الأردنيّ الواضحة بإنهاء كافّة أشكال التّطبيع مع الكيان؟

***تتضمن معاهدة وادي عربة مادة متعلقة بالصحة وهي المادة رقم 21**

أياد ملطخة بالدماء
دور رأس المال الخليجي في صيانة جميع الاتفاقات التطبيعية من البيانات الطبية لصفقة الغاز مقابل الكهرباء مرورا بخصخصة شركة الكهرباء

إن شركة بريسايت هي إحدى مظاهر «التعاون الاستراتيجي» المتصاعد بين الكيان وحكومة الإمارات، فقد بدأ هذا التعاون قبل اعوام على توقيع اتّفاقيّات التّطبيع في 2020. وبحسب ما قال يائير لابيد، وزير خارجيّة الكيان تعقيباً على الهدف من عقد «قمّة النّقب» الأولى عام 2022، يسعى الكيان بدوره إلى بناء «هيكل إقليميّ جديد» قائم على التّقدم والتّكنولوجيا والتّسامح الدينيّ والأمن والتعاون الاستخباراتيّ»، حيث ضمّت القمّة للمرة الأولى وبشكل علنيّ واحتفاليّ وزراء خارجيّة الكيان، والولايات المتّحدة، والإمارات، والبحرين، والمغرب، ومصر، واعتُبرت تدشيناً لاتّفاقيّات التّطبيع العربيّة مع الكيان.

وتعتبر الإمارات، وهي الدّولة الأنشط في تطبيع العلاقات مع الكيان، فهي خامس شريك تجاري عالميّ وثاني شريك تجاري عربيّ للأردن، حيث شهدت العلاقات التّجارية بين الأردن والإمارات تصاعداً كبيراً في الأعوام الماضية، وبلغت نسبة نموّ التّجارة البينيّة غير النّفطية بين البلدين 118%، خلال 2019-2023.

يبدو أنّ الاتفاق مع بريسايت يعطي لمحة عن «الشّرق الأوسط الجديد» الذي يريده كل من الكيان والولايات المتحدة وحلفائها من الحكومات العربية. ومن خلاله، ينخرط الكيان بشكل كامل في المنطقة اقتصاديا وسياسيّاً واجتماعيّاً ليصبح دولة صديقة، لا بل حليفة للدول العربية فيتم توظيف أنظمة الرقابة الجماعية القادرة على تخزين وتحليل عدد هائل من البيانات الشخصية للشّعوب لتستخدم كسلاح لبسط الهيمنة على المجتمعات.

وباتت الإمارات رائدة في هذا المجال، ويعود ذلك جزئياً على اعتمادها على خبرة الكيان في تقنيات الرقابة الجماعية والتّجسس. إذاً فاستمرار العمل بالاتّفاق المشؤوم يجعل منه مقدّمة للمزيد من الاتّفاقات التّطبيعيّة التي قد يتمّ تمريرها سريعاً خلفَ ستار التّعاون مع الإمارات وغيرها من حلفاء الكيان، أو المنح المقدّمة أو المصالح الحيوية للأردن.. أو أي ستار آخر يساعد الدّولة في تمرير هذه الاتّفاقات.

قد يعتقد البعض أن في الكلام مبالغة، لكنّ الحقيقة أن إنتاج هذا الواقع يتم تدريجياً. أنظروا إلى السعودية والإمارات حيث قد يعرضك مجرد ارتداء الكوفية او شعارات مناصرة للقضية الفلسطينية لمضايقة من قبل رجال الأمن والمسائلة القانونية احياناً، وحيث مجرد تغريدة على موقع «إكس» قد تزعج النظام وتطيح بصاحبها أو صاحبتها في السجن مدة 15 سنة.

من وحي الواقع
التجريم الفضفاض والمقاومة خيارنا
من الجسر البري لإضراب سائقي الشاحنات

الدفع بالتطبيع في المنطقة، وتصاعد القمع في الأردن، مساران متوازيان، فالأخير ضروري لترهيب الشعوب وإسكاتها. ألم يزداد التضييق على النشطاء المناصرين لفلسطين وقمعهم منذ السّابع من أكتوبر وقبل ذلك أيضاً؟ من جانبها، أقرّت الحكومة الأردنية قانون الجرائم الإلكترونية المعمول به حالياً في أغسطس (آب) 2023، حيث أدخلت عليه تعديلات تحتوي على مصطلحات فضفاضة تتيح للسلطات تقييد حرية الرأي والتعبير وحرية الصحافة والإعلام في البلاد. ويُقدّر عدد النّشطاء والصحافيين الذّين تم توقيفهم منذ السّابع من أكتوبر على خلفيّة نشاطهم السياسي المناصر لفلسطين بما لا يقّل عن 3000 أردنيّ وأردنيّة، حسب محامين حقوقيين. غالبية التُّهم التي واجهتهم استندت إلى قانون الجرائم الإلكترونية، على إثر منشورات على وسائل التواصل الاجتماعي تنتقد اتفاق وادي عربة أو الاتفاقيات الاقتصادية التي أبرمها الأردن مع الكيان، أو تدعو إلى إضرابات عامة واحتجاجات.

وسجّل الأردنّ هذا العام سابقةً خطيرة في تاريخه بإصدار عقوبات قاسية ضدّ الصحافيين والصحافيات مثل هبة أبو طه وأحمد حسن الزعبي (السّجن لمدّة سنة وتغريمهم بآلاف الدّنانير) وغيرهم. على ما يبدو، لن تكون هذه آخر مرة تستخدم فيها الحكومة أساليب الضغط من قبل القوانين الفضفاضة التي تجرم النشر وتقطع الإتصالات بين الناس لتحد من انتشار الغضب الشعبي. يهدف هذا التضييق إلى تعزيز الرقابة الذاتية، التي لطالما عانى منها الصحافيون في الأردن.

أُدين الكاتب الساخر أحمد الزعبي على خلفية تعليق نشره على شبكات التواصل الاجتماعي، عبر فيه عن تضامنه مع إضراب سائقي الشاحنات المطالِبين بتخفيض أسعار المحروقات في أواخر 2022، ورد الكاتب الزعبي على تصريحات نسبت لوزير البلديات والتي قال فيها «لو أن الدم ينزل البترول لن ينزل»، ليرد الزعبي في منشورعلى فيسبوك: «كم تحتاجون من دماء أبنائنا حتى ترتوون (لو بنزل الدم ما بنزل البترول).. قد نزل الدم يا معالي الوزير.. نحن الحطب في مدافئكم». في نفس الوقت، قامت السلطات بحظر موقع تيك توك معلّلة ذلك ب «فشل المنصة في معالجة المنشورات

التي تحرض على العنف والفوضى» وذلك بعد مقتل أربعة من رجال الأمن على إثر الاحتجاجات. وكان المحتجون قد لجؤوا إلى تطبيق تيك توك لنشر مطالبهم ولقطات من احتجاجاتهم في ظل تعتيم إعلامي سببه ولاء الإعلام المحلي للسلطة والرقابة الذاتية التي يمارسها الصحافيون. تكرس التضييق على حرية التعبير بعد إضراب سائقي الشاحنات، فقامت الدولة بعدها في عام تقريباً بإنتاج النسخة الحالية من قانون الجرائم الالكترونية الذي يجرم استخدام الشبكات الافتراضية الخاصة (VPNs) في حالات معينة. الهدف من هذه الخطوة، على ما يبدو، هو منع الأردنيين من الوصول إلى مصادر المعلومات البديلة مثل تطبيق تيك توك في ظل التعتيم الإعلامي المحلي.

أما الصحافية هبة أبو طه، فقد وثقت «رؤوس أموال أردنية متورطة بالإبادة في غزّة» من خلال تحقيق استقصائي وحكمت المحكمة بحبسها لمدة سنة بتهمة «نشر أخبار كاذبة» و«إثارة الفتنة» بموجب قانون الجرائم الإلكترونية على إثر تحقيقها. لكن تقرير هبة ليس الوحيد الذي يوثق وجود جسر بري يساند الكيان، فدعم الرصد الذي قامت به الجزيرة نت فرضية وجود جسر بري يتجه الى الكيان من الإمارات الى الكيان من خلال الأردن ما نفته الحكومة. بغض النظر عن وجود «جسر بري» كما تم تناوله إعلاميا، في جميع الأحوال، فإن قيمة الصادرات الأردنية الكيان شهدت ارتفاعا خلال 11 شهرا الأولى من عام 2023 لتصل إلى 88.471 مليون دينار مقارنة مع 78.724 مليون دينار سجلت في 11 شهرا من عام 2022، حسب دائرة الإحصاءات العامة. التطبيع مع الكيان مرفوض شعبياً، فما بالك بارتفاع التجارة مع الكيان في ظل الإبادة الصهيونية المتسارعة في غزة، الذي يعد فعليا كسراً للحصار الذي تفرضه القوات المسلحة اليمنية والذي أثمر بإعلان ميناء إيلات الإسرائيلي إفلاسه بسبب انخفاض نشاطه بنسبة 85 في المائة جراء الهجمات اليمنية على السفن المرتبطة بالكيان في البحر الأحمر.

الأردن كابوس الاحتلال.... موقعنا على أطول حدود مع الإحتلال اختراق الحدود كأداة

قد شهد التاريخ على العديد من الثورات والحركات التحريرية التي اعتمدت على اختراق الحدود كأداة أساسية لتحقيق أهدافها، وإن السؤال عن شرعية اختراق الحدود هو سؤال أساسي في ظل حرب الإبادة على منطقتنا العربية، حيث لم تكن الحدود سوى وهم نسجته الأيدي الاستعمارية. والاختراق في هذا السياق ليس مجرد فعل مادي، بل هو تمردٌ على الواقع، وثورةٌ على الأنظمة الاستبدادية. وعند التفكير في احتراق الحدود، يتطلب منا أن نزن المصالح المتعارضة، وأن نضع أنفسنا مكان أولئك الذين لا يجدون أمامهم سوى هذا الخيار للنضال والبقاء.

فمثلًا في عام 2017، شخّص جيش الاحتلال ثلاثة أحداث لاختراق حدود فلسطين المحتلة عبر الحدود الشرقية (مع الأردن)، وفي غضون خمس سنوات طرأت قفزة واسعة في عدد أحداث اختراق الحدود إلى 25 محاولة في عام 2021، بينما اخترق الحدود 52 بطلًا في عام 2022، هذا وقد تضاعف العدد ليتمكن 23 شخص في الربع الاول من عام 2023 من اختراق الحدود مع الأراضي المحتلة.

وفي الثامن من أيلول عام 2024، قام البطل ماهر الجازي سائق الشاحنة الأردني بعد اجتيازه لمعبر الملك حسين بين الأردن والضفة الغربية والأراضي المحتلة، بإخراج مسدسه الذي كان قد خبأه وأطلق النار على عناصر أمن الاحتلال، ما أدى إلى مقتل 3 منهم جراء إصابات مباشرة إلى الرأس قبل أن يطلق أمن الاحتلال النار عليه فيرديه شهيدًا مقبلًا ومشتبكًا. أما في اليوم التالي، أحبطت شرطة الاحتلال بالتعاون مع مفتشي الجمارك، تهريب 74 مسدسًا و61 مشطا وذخيرة من الأردن عن طريق معبر رابين داخل سيارة.

وفي 18 أكتوبر الجاري، تسلل عامر قواس ورفيقه حسام أبو غزالة نحو الحدود الأردنية، واشتبكا مع القوات الإسرائيلية قرب منطقة البحر الميت ، قبل استشهادهما جراء اطلاق نار الجيش الإسرائيلي.

تطرح هذه العمليات والمحاولات السؤال حول المسؤولية الواقعة على الأردن كصاحب أطول شريط حدودي مع الاحتلال وعن كيفية المواجهة مع الكيان الذي يذكرنا في كل فرصة ليس بوحشيته داخل الأراضي المحتلة فحسب بل بأطماعه في المنطقة ككل وبإمكانيته استغلال كل السبل والطرق لتحقيق هذه الأطماع.

*** انظر المادة رقم 4 من معاهدة وادي عربة**

إسرائيل سرقت مياه الأردن في «وادي عربة»: موتوا عطشاً، الماء مقابل الاستسلام

«تل أبيب تدرس وقف ضخ المياه إلى الأردن وعدم تمديد الاتفاقية»

كم مرة قرأنا هذا الخبر في وسائل الإعلام لدينا؟ كم مرة هدد الكيان الأردن بقطع إمدادات المياه عنه بشكل كامل؟

لقد ورد هذا الخبر عدة مرات على مر السنين ولكن المثال الأحدث كان في يناير (كانون الثاني) الماضي، بعد تصريحات وصفت بأنها «مناهضة لإسرائيل» من مسؤولين كبار في المملكة، وعلى رأسهم وزير الخارجية الأردني أيمن الصفدي، حول الإبادة الجماعية في غزة. كما هدد وزير الزراعة الإسرائيلي أوري أريئيل في عام 2018، بقطع المياه عن العاصمة الأردنية عمّان، ردًا على إعلان ملك الأردن عبد الله الثاني وقف العمل بملحق اتفاقية السلام مع إسرائيل عام 1994، فيما يخص قريتي الغمر والباقورة.

يزود الكيان الصهيوني بموجب اتفاقية السلام الموقعة بين الجانبين عام 1994، الأردن بكميات كبيرة من مياه بحيرة طبريا. ومنذ توقيعها، أحدث الكيان اختراقاً نوعياً في مستوى العلاقات الرسمية مع الأردن وهو ما ترجم إلى اتفاقيات مهمة في مجال الماء والطاقة رهن أمن الطاقة والماء في المملكة بيد تل أبيب.

*** انظر المادة رقم 13 من الاتفاقية**

«استغلال الثروات الطبيعية ليس مسألة تقنية، وإنما هو محكوم دومًا بعلاقات القوى والقدرة السياسية على فرض واقع مختلف.»

— نهر اليرموك وتشكيل المنطقة - منصّة حِبر.

«هنا، تبرز أهمية المياه كجزء من الصراع بين الكيان ودول المنطقة. كما يبرز فادي مسامرة أهمية تذكير أن المياه استخدمت كباب دخلت من خلاله الولايات المتحدة إلى المنطقة «حين اقتُرحت تحويل المياه من محط للصراع إلى موضوع للشراكة الاقتصادية، بما يؤدي لتثبيت وجود «إسرائيل» وبسط الهيمنة الأمريكية في المنطقة.»

إحتلال مائي: المياه في الفكر الصهيوني التوسّعي وتطبيقه — مجلة أشغال عامة.

تم تحويل مسار تدفق مياه الأردن لإثراء القطاع الزراعي الإسرائيلي..

تأتي أضرار هذه الخطوة في المقدمة على المزارع الأردني، وعلى تكلفة المياه على المواطنين أجمع، حيث تم ربط البنية التحتية للمياه بشكل مباشر مع العدو؛ بتحويل مساريّ نهر اليرموك وسد الوحدة إلى إسرائيل. وقد أثر تدفق المياه المتحكم به من الجانب الإسرائيلي في نهر الأردن على قطاع الزراعة الأردني مما أدى إلى التضييق على المزارعين.

يقودنا هذا للتساؤل حول الطرف الذي يتحمل المسؤولية الفعلية عن إخفاق سد الوحدة، فهل من الممكن ببساطة أن نحمل المسؤولية لسوريا بسبب استخدامها لكميات كبيرة من مياه نهر اليرموك؟ أو أن نلقي بهذه المسؤولية على عاتق الأردن الذي لم يستطع توفير التمويل اللازم من موارده الداخلية، ما أدى إلى خضوعه لاشتراطات المولين التي لا تنتهي، وعلى رأسها اشتراط الحصول على موافقة «إسرائيل» لتمويل بناء السد؟

اتفاقية الماء مقابل الكهرباء التأكيد على الغائها والمراكمة عليه

تجمع هذه الاتفاقية بين الإمارات والأردن والكيان وتم الإعلان عنها في نوفمبر عام 2021. سيتم بموجبها تحلية مياه البحر في الأراضي المحتلة وضخها في نهر الأردن مما يسمح للأردن بسحب المزيد من المياه وزيادة حصتها، عن طريق بيع الكيان ما يقارب 7 مليارات قدم مكعب من المياه المحلاة سنويا لعمّان مقابل شراء الكيان للكهرباء الخضراء من حقل الطاقة الشمسية التي تمولها الإمارات في الأردن وكان من المفترض أن يتم توقيع الاتفاقية بشكل نهائي في تشرين الأول.

أعلن وزير الخارجية الأردني أيمن الصفدي في شهر تشرين الثاني 2023 أن الأردن لن يوقع الاتفاقية وأن المُضي بالمشاريع الإقليمية مع الكيان هو شيء أوضحت الحرب أنه لا يجب أن يتم بحسب قوله، كما وصف الصفدي اتفاقية وادي عربة بأنها وثيقة «على الرف يغطيها الغبار» وهو ما يطرح سؤال: لماذا تتمسك الأردن باتفاقية وادي عربة وبقية الاتفاقيات التطبيعية إذا كانت فعلًا مجرد وثائق على الرف؟ وهل توقيع اتفاقيات جديدة وتعميق تأثير التطبيع على حياة الأردنيين هو الحل بعد كل ما رأيناه من استخدام إسرائيل لكل الموارد والسبل في الحرب؟

لم تقم الحكومة بإلغاء أو تأجيل صفقة المياه مقابل الكهرباء، بل سقطت بفعل تظاهر آلاف الأردنيين في الشوارع ومطالبتهم بإنهاء التطبيع مع الكيان. ويعدّ هذا انتصارًا تاريخيًا للجماهير، إذ يجب أولًا تأكيده ومن ثم البناء عليه لتفكيك جهاز التطبيع برمته.

اتفاقية الغاز بين الأردن والكيان الصهيوني (٢٠١٦):

لدى النظام الأردني صيرورة طويلة الأمد من التواطؤ والتطبيع مع الكيان الصهيوني. ومن بين الاتفاقيات الأكثر تمادياً هي صفقة الغاز التي تم دحضها بشدة، حيث «يستفيد» الأردن من الموارد الفلسطينية المسروقة. ولا تفيد هذه الصفقة الاقتصاد الكيان فحسب، بل شركات محددة مثل شركة النفط والغاز الأمريكية «شيفرون» - التي استحوذت على شركة «نوبل إنيرجي» في 5 تشرين الأول 2020 - المعروفة بتزويد مستعمرات الكيان في الضفة الغربية بالكهرباء من خلال شركة الكهرباء IEC التابعة للكيان، والتي استهدفها حزب الله أكثر من مرة وسبّب قلقا كبيرا داخل الأراضي المحتلة.

في 3 سبتمبر (أيلول) من عام 2014، مذكرة تفاهم مع الشركة الأمريكية نوبل إنيرجي، التي تسمّى الآن شيفرون، وشركة إن بي إل الأردنية للتسويق المحدودة (NBL Jordan Marketing Limited)، وهي شركة يقع مقرها الرئيسي في جزر كايمان وتعود ملكيتها لأكثر من شركة لدى الكيان مثل: ديليك للتنقيب، وشركة ديليك. توفر مجموعة ديليك، وهي شريكة في الصفقة، وقودًا لجيش الكيان من خلال شركة فرعية تدعى «ديليك فيول»، وتشارك بنشاط في الحصار المفروض على غزة وتزوّد قوات الكيان المسلحة بالوقود الذي تحتاجه لتنفيذ الإبادة الجماعية.

ووفقًا للبيانات الصحافية لمجموعة نوبل إنرجي ومجموعة ديليك، تم توقيع الاتفاقية الفعلية في عام 2016 من قبل شركة إن بي إل، وجاء اتفاق التطبيع الذي مدته 15 عاماً لاستيراد الغاز بقيمة 10 مليارات دولار من حوض ليفياثان – وهو حقل غاز بحري في شرق البحر الأبيض المتوسط أوقف العمل علي توسيعه حالياً بسبب التهديد المباشر من صواريخ إيرانية حسب مصادر – بعد خمسة أيام فقط من هجوم الكيان على غزة في عام 2014.

الشعب مصدر السلطات إلا عند تعلّق الموضوع بالتطبيع!

وعلى الرغم من الرفض الشعبي للصفقة، إلا أن الاتفاقية لا تزال تلعب دورًا حيويًا في زيادة إمكانات التصدير وقيمة حقول الغاز «الإسرائيلية» البحرية في شرق البحر الأبيض المتوسط. كثيرًا ما تحدّثت مصادر حكوميّة مختلفة، على مستوى رؤساء الوزراء فما دون، عن أن اتفاقيّة استيراد الغاز من «إسرائيل» لا علاقة للحكومة الأردنيّة بها، وأنّها اتفاقيّة تجاريّة معقودة بين «شركتين»، وكانت هذه هي الذريعة الأساسيّة التي رفضت من خلالها الحكومات المختلفة المتورّطة في الاتفاقيّة عرضها على مجلس النوّاب بحسب المقتضى الدستوري الذي تنص عليه الفقرة 2 من المادّة 33 من الدستور الأردني.

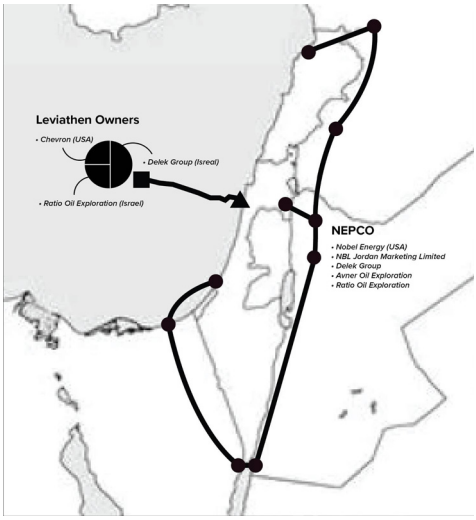

معقول أن الأردن هو «الزبون» الأساسي للغاز الفلسطيني!

الطريقة الوحيدة للوصول الى الأسواق الأوروبية؟...الأردن سعر الغاز المستورد من «إسرائيل» أعلى من سعر السّوق العالمي للغاز المُسال
سعر الغاز = السعر الأساسي + رسوم التسويق + رسم تابع

في اكتوبر عام 2023، كانت ردة فعل الكيان المباشرة على تعطيل خط انتاج الاسرائيلي نحو الابيض المتوسط عن طريق مصر من قبل المقاومة، هي تحويل التصدير ليمُر عبر الأردن الذي يعتبر بدوره الخط الوحيد لهذا الإنتاج في حالة حصول إي تعطّل أو توقّف في الإنتاج باتجاه مصر. وهو ما حصل بشكل متكرر منذ إنشاء هذا الخط إلى اليوم؛ كتفجير الأنابيب في الجهة المصرية كما حدث في عام 2011 أو توقيف من جانب الكيان بسبب صواريخ المقاومة كما حصل في اكتوبر 2023.

دون هذا المكون الأولي، لن يكون الكيان قادرًا على تصدير الغاز إلى مصر، ثم إعادة تصديره إلى أوروبا عبر تسييله في مصر. إن تطوير حقل غاز يحتاج إلى توفر الزبون سلفًا، لأن الغاز في حالته الغازيّة يجب استخدامه فورًا، ولا يمكن تخزينه إلا عند تحويله إلى غاز مُسال بمنشآت خاصة لا يمتلكها الكيان؛ إضافة إلى أن كميّات الغاز الموجودة في حقل ليفياثان أكبر بكثير من إمكانية استهلاكها محليًّا في الأراضي المحتلة. في الواقع، في المراحل الأولى من اكتشافات الغاز، شعر الكيان «بخيبة الأمل» بسبب نقص الاستثمارات الأجنبية في قطاع الطاقة، ووسع نطاق عروض التنقيب عن الغاز في محاولة لجذب الاستثمارات الدولية التي كانت تفتقر إليها.

ولكن اتفاقية الغاز مع الأردن غيرت المعادلة تماماً، حيث مكّنت شركات مثل SOCAR سوكار (المملوكة لأذربيجان) و Eni وBP ودانا بتروليوم (الكورية) من شراء تراخيص في المنطقة الاقتصادية لإسرائيل EEZ، وهذا يوضح كيف كانت صفقة الغاز الأردنية حافزاً لتحويل الكيان من استثمار تجاري محفوف بالمخاطر إلى استثمار إستراتيجي مثير للاهتمام تجاريًا على صعيد سوق الطاقة العالمية. الطلب المحلي وحده لم يجعل من حقل ليفياثان مشروعًا قابلاً للإستثمار مما جعل الاتفاقية بمثابة «شريان حياة» لإمكانات تصدير الغاز الإسرائيلي داخل منطقة شرق البحر الأبيض المتوسط وخارجها.

***انظر المادة رقم 19 المتعلقة بالطاقة من المعاهدة**

الحراك الطلابي من نضال الساحات الدراسية إلى مواقف سُطرت لردع إتفاقيات التطبيع ..

يعيش الاردن في وتيرة حيّة منذ أواخر سبعينات القرن الماضي، نتيجة مستجدات عديدة ، توزّعت بين السياسة والاقتصاد، ووصولاً إلى تحسين الظروف التعليمية في الجامعات.

فألقت ظلالها الدوافع السياسية مواقف عديدة تركزت في أغلبية الأحيان بالاحتجاجات، ومثلت الموقف الرافض لدى الشبّان الأردنيين على رفض موقف الحكومات من كيان الاحتلال. وتصاعدت تلك الوتيرة بإرتفاع يليق بفكرة طلاب أمام التطبيع عند بدء إرهاصات الدول العربية بطأطأة رأسها ومصافحة العدو تحت غطاء السلام. وتزايد الرفض الطلابي جراء توقيع الأردن اتفاقية «وادي عربة» التطبيعية عام 1994 التي ألقت بصوت الشارع والجامعات بعيدًا، فأعاد الشعب والطالب جنبا إلى جنب شعلة بجانب شعلة ويتوحد الصوت بحنجرة عصية عن الاقتلاع، لتشكل ذروة الحركة الطلابية السياسية ، والتي بدأت مع توقيع مصر اتفاقية « كامب ديفيد» عام 1978 .

لذا فإن التظاهرات والاحتجاجات الطلابية الرافضة «لاتفاقية الغاز» بين الاردن والاحتلال عام 2016 ، كانت تعبيرًا وبيانًا معنويًا مُرّ بمواقف حقيقة عبرت عن المسار التاريخي داخل الجامعات الأردنية ، فتوالت تلك المواقف بترجمة الطلبة للرفض باحتجاجات ضد اتفاقية المياه مقابل الكهرباء عام 2021 ، وظل هذا الخطاب الموحد لدى القوى الطلابية تعبيرًا واضحا ومستمرا عن رفض أشكال التطبيع مع الاحتلال.

وفي هذا السياق التاريخي من رفض الطلبة لتلك الاتفاقيات، ظل صخب رفضهم حاضراً في كل وقفة كانت أم تحرك يخاطب الطلبة نفسهم وتوعيتهم ويخاطب الجامعة وصولًا للجهات المعنية ، ليؤكد بشكل مستمر إلى أن يتم إلغاء تلك الاتفاقيات إلى أن يصل صوتهم الحُر. ونرى كل تحرك وهُتاف بحناجر الطلبة تبدأ ب « وادي عربة خيانة» ، « «التطبيع خيانة» ، تظل هذه الهتافات حاضرة في كل موقف يتطلب تحركًا ، وترى أثر هذا الصوت ينعكس على الشارع ليكون أيضًا بصوت الطلبة الذين تشعلون الساحات الجامعية التي تشعل بدورها الساحات في الشارع الشعبي.

هذه هي الحركة الطلابية الأعلى صوتًا من أغلبية النخب السياسية في البلاد ، فإن الحراك الطلابي الرافض لصفقات التطبيعية مع الكيان الصهيوني وعلى رأسها صفقة الغاز وصفقة المياه ، يسطر مشروعه النضالي بجعل رفضهم مستمر وحيّ إلى أن تمزق كل أوراق التطبيع.

ما العمل لتحقيق المطالب؟:

يبدأ العمل المقاوم بالصمود الداخلي وإفشال الحرب النفسية التي تريد إقناعنا أن العمل الشعبي ليس فعالاً. لم تثبت هذه الفرضية فنحن لم نخرج بالملايين بعد. قمع الشارع دليل على قوته التي **لم تتبلور بعد.** التحرر يبدأ بتحرر العقل والنفس من الخوف ومن الشعور بالعجز.

نداء إلى الجماهير العربية من المحيط إلى الخليج

مضى أكثر من عام على الإبادة الصهيونية المتسارعة لشعبنا الفلسطيني في غزة، تواجه فيه المقاومة الفلسطينية الكيان بدعم أمريكي غربي وعربي صهيوني مفضوح. نشهد اليوم إبادة ضمن الإبادة في شمال غزة ونفس أساليب الإبادة في لبنان.

صمود المقاومة وأهلنا في غزة ولبنان في وجه الإبادة الصهيونية
هو **أكبر دليل على قدرة الشعوب على العمل المقاوم بكافة أشكاله** وعلى قدرتنا على لعب دور مهم في إسناد شعوبنا في فلسطين ولبنان.

وقوف اليمن العزيز الذي لم يتعافى بعد من العدوان العربي الغربي عليه،
أسقط نظرية الانهزام.

وقوفنا مع أهلنا الصامدين هو
دفاع عن أوطاننا العربية وعن مستقبل أبنائنا.

نجحت الأنظمة إلى الآن في تحجيم دور الشعوب العربية لكن لم يفت الأوان.

نعلم اليوم أكثر من أي وقت مضى أن الجهود الدبلوماسية لن تحرر فلسطين ولن توقف المجازر، **التفافنا حول المقاومة يكون بالخروج بالآلاف والملايين إلى الساحات بشكل مستمر لإحداث ضغط حقيقي. لا تقصّر في الحشد فقوة التظاهر في العدد.**

مصيرنا مشترك ولن تنعم منطقتنا بالسلام والازدهار
في ظل استمرار وجود الكيان الصهيوني.

لنخرج إلى الساحات لإسناد أهلنا في فلسطين ولبنان،
لكن اعلموا، أن خروجنا اليوم هو دفاع عن مستقبل ابنائنا وأحفادنا

الكيان أقرب للنهاية اليوم من أي وقت مضى،
لنكن سببا في تعجيل سقوطه.

إلى الميادين لإسناد فلسطين ولبنان واليمن والعراق

نظّم وتنظّم:

كم مبادرا ولا تنتظر غيرك. نظّم مجموعة من 5 إلى 7 أشخاص؛ قد تكون مجموعة من الطلاب الجامعيين، أو مجموعة من العمال. انخرط بعمل جماعي، سواء كتلة طلابية أو نادي أو حزب أو نقابة أو جمعية أو مؤسسة مجتمع مدني. العمل الجماعي أكثر فعالية من العمل الفردي.

احشد وتظاهر:

حاصر السفارات والمؤسسات الشريكة بالابادة، تظاهر بالقرب من صنّاع القرار -الدوار الرابع- أنموذجا.

الاعتصام المفتوح:

لا تترك الشارع لأيام، أسابيع أو حتى أشهر، لنجتمع في موقع محدد أو حتى في عدة مواقع حتى تسقط حكومتنا الاتفاقيات والتطبيع مع العدو. ولنستذكر الاضراب المفتوح لعمال المياه بالاردن، حيث تم قطع المياه عن خمس محافظات أردنية احتجاجا على عدم استجابة الحكومة لمطالبهم، وذلك بعد مضي أكثر من شهر على إضرابهم الذي بدأ بنهاية فبراير (شباط) عام 2013.

أعيدوا تجميع أنفسكم:

إذا تم فض الاعتصام باستخدام القوة أعيدوا تجميع أنفسكم حتى لو اضطررتم الى الاعتصام في أماكن جديدة. قد شهد الأردن اعتصامًا كبيرًا في عام 2019 قاده المعلمون، مع محاولة فضه عدة من المرات الا انه استمر لأكثر من أسبوعين. تزامن مع هذه الاحتجاجات، اعتصام طلاب الجامعات، معبرين عن دعمهم لمطالب المعلمين وحقوق التعليم. أدى ذلك إلى ضغط كبير على الحكومة، التي استجابت في النهاية بتوقيع اتفاق مع نقابة المعلمين لزيادة الرواتب بنسبة تصل إلى 35 في المائة.

الإضراب:

شارك في الإضراب الدائم حتى تحقيق المطالب، الإضراب يوقف العمل في المؤسسات، مما يؤثر بشكل مباشر على الإنتاجية والإيرادات مما يجبر أصحاب المال والحكومة على الإستجابة للمطالب. إن كنت عاملاً أو صاحب العمل، إلتزامك مع أفراد شعبك بالإضراب وعدم تخاذلك وخذلانك لهم، هو جوهر نجاح هذا الإضراب وإيقاف عجلة تصنيع الاسلحة والحرب عن العمل.

المسؤولية الفردية لحماية المجموعة:

شدوا بعضكم خلال التظاهر والاعتصام والاضراب، احموا بعضكم خلال التظاهر، لبوا إحتياجات بعضكم خلال الاعتصام، كونوا سنداً للأسَر التي تتأثر بالإضراب مادياً مثل عمال المياومة.

النخوة والعونة هم أهم صفات شعبنا الأردني، ولكن وجب التنويه.

لا تيأس ولا تمل، بدها طولة نفس.

لا تصالح
ولو وقفت ضد سيفك كل الشيوخ
والرجال التي ملأتها الشروخ
هؤلاء الذين تدلت عمائمهم فوق أعينهم
وسيوفهم العربية قد نسيت سنوات الشموخ

لا تصالح
فليس سوى أن تريد
أنت فارسُ هذا الزمان الوحيد
وسواك.. المسوخ!

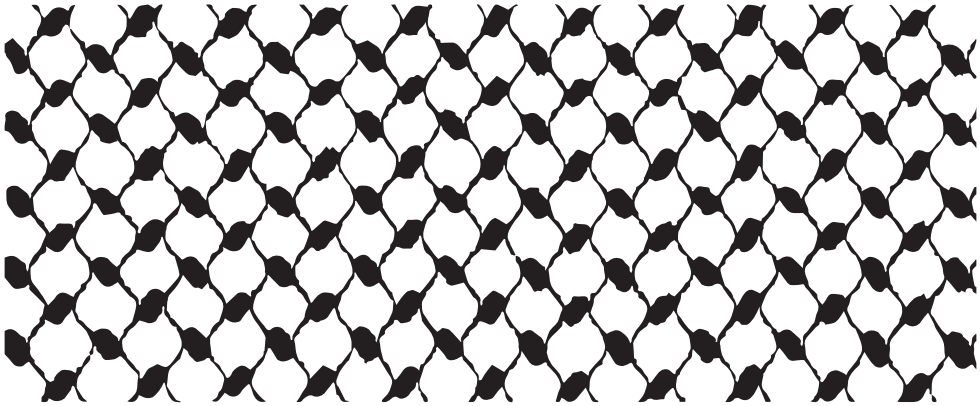

الطريق إلى معاهدة وادي عربة، وما بعدها

1840 اللورد بالمرستون وزير خارجية بريطانيا ولاحقًا رئيس وزرائها يخاطب الدولة العثمانية لتوطين اليهود الأوروبيين في فلسطين.

منتصف القرن التاسع عشر عديد القناصل والرحالة و"المستكشفون" الأوروبيّون والأميركيّون في منطقة بلاد الشام يطرحون في كتاباتهم فكرة "إنشاء وطن لليهود" الأوروبيين فيها.

28 تموز 1914 بداية الحرب العالمية الأولى بين الحلفاء (بريطانيا، فرنسا، الولايات المتحدة، روسيا القيصرية، وغيرها) من جهة، والمحور (ألمانيا، الدولة العثمانيّة، الامبراطورية النمساوية الهنجاريّة، بلغاريا) من جهة أخرى.

9 – 16 أيار 1916 المصادقة على اتفاقية سايكس-بيكو السريّة بين بريطانيا وفرنسا لتقاسم الدولة العثمانية، بما في ذلك منطقة بلاد الشام.

2 تشرين الثاني 1917 وعد بلفور الذي يمثل التزام بريطانيا بإقامة وطن قومي لليهود الأوروبيين في فلسطين.

تشرين الأول 1918 دخول الجيش العربي إلى دمشق ووصول الأمير فيصل إليها وتشكيل أول حكومة عربيّة تدير البلاد السوريّة الداخليّة من حلب إلى معان برئاسة علي رضا الركابي؛ القوات البريطانية والفرنسية تتموضع على ساحل بلاد الشام؛ فرنسا شمالًا (الساحل السوري ولبنان حاليًّا) وبريطانيا جنوبًا (فلسطين حاليًّا).

19 – 26 نيسان 1920 مؤتمر سان ريمو بتثبيت تقسيم بلاد الشام والعراق بين الاستعمارين البريطاني والفرنسي وبداية منظومة "الانتداب" التي أقرّتها عصبة الأمم.

20 نيسان 1920 كايد مفلح العبيدات شيخ ناحية الكفارات في منطقة حوران يقود قوّة مسلّحة على منطقة سمخ جنوب بحيرة طبريّا (الواقعة في المنطقة نفسها) حيث تموضعت قوّات بريطانيّة ونشأت واحدة من أوائل المستوطنات الصهيونية (ديجانيا أ)، ويستشهد بعد تدخّل الطائرات البريطانيّة.

24 تموز 1920 معركة ميسلون، وسقوط دمشق في اليوم التالي بيد الجنرال الفرنسي جورو، ونهاية الحكومة سوريّة الداخليّة الفيصليّة بفصل شمالها كمنطقة نفوذ فرنسيّة (سوريّة حاليًّا) عن جنوبها كمنطقة نفوذ بريطانيّة (الأردن حاليًّا).

1920 – 1921 تثبيت مناطق النفوذ الاستعمارية وتقسيم المنطقة إداريًّا عن بعضها لتتشكّل منها الكيانات السياسيّة المعروفة اليوم: [شرق] الأردن، لبنان [الكبير]، سورية [الانتدابيّة]، وفلسطين [الانتدابيّة].

1928 – 1935 نشوء وتطوّر وانطلاق الثورة القسّامية التي قادها عز الدين القسّام (من جبلة، جوار اللاذقيّة) ضد الاستعمار البريطاني والتمدد الصهيوني في فلسطين، وقد كان حليفه الرئيسي في الإمداد والتسليح والتمويل الأمير راشد الخزاعي، زعيم منطقة عجلون. واستشهد القسّام في معركة يعبد يوم 10 تشرين الثاني 1935.

1936 – 1939 أول ثورة كبرى في فلسطين الانتدابيّة شارك فيها قادة من مختلف مناطق بلاد الشام من أبرزهم سعيد العاص (من حماة) الذي استشهد في معركة الخضر يوم 6 تشرين الأول 1936.

29 تشرين الثاني 1947 قرار الأمم المتحدة بتقسيم فلسطين وإعطاء 54% من مساحة فلسطين الانتدابيّة للحركة الصهيونية ودولتها المفترضة.

17 آذار 1948 استشهاد محمد حمد الحنيطي (من أبو علندا، جوار عمّان) قائد المقاومة المسلّحة في حيفا بكمين نفّذته قوات البالماخ على قافلة الأسلحة التي كان عائدًا بها من بيروت.

9 نيسان 1948 مذبحة دير ياسين، إحدى أكثر المذابح الصهيونية الكثيرة شهرة، والتي ارتكبها الصهاينة لبَث الرّعب في السكّان وإرغامهم على مغادرة مدنهم وقراهم.

14 أيار 1948 هزيمة الجيوش العربيّة في فلسطين أمام القوات العسكريّة الصهيونيّة، وبن غوريون يعلن إنشاء "دولة إسرائيل"، مع بقاء الضفة الغربيّة تحت سيطرة الأردن، وقطاع غزة تحت سيطرة مصر.

1950 الإعلان الرسميّ عن، والمصادقة البرلمانيّة على، وحدة الضفّتين الشرقيّة والغربيّة ضمن كيان سياسيّ واحد هو المملكة الأردنيّة الهاشميّة، القيام بالإجراءات الدستورية والقانونية اللازمة.

نيسان 1957 حل حكومة سليمان النابلسي، أول وآخر حكومة حزبيّة-برلمانيّة في الأردن، وإعلان الأحكام العرفيّة.

28 أيار 1964 تأسيس منظمة التحرير الفلسطينية.

5 – 10 حزيران 1967 الكيان الصهيوني يهاجم المحيط العربي ويهزم الجيوش العربية ويحتل الضفة الغربيّة (من الأردن) وقطاع غزّة وشبه جزيرة سيناء (من مصر) ومرتفعات الجولان (من سوريّة) في ستة أيام.

1967 – 1982 انطلاق الحركة الفدائية لمواجهة الاستعمار الصهيوني بعد حرب حزيران ومرورها بسلسلة من النكسات تضمّنت خروجها من الأردن (1970 – 1971) ومن لبنان (1982) وابتعادها، بالتالي، عن أي خط تماسّ مباشر مع فلسطين.

13 تشرين الثاني 1974 ياسر عرفات يلمح علنًا لاستعداده للـ"سلام" مع الكيان الصهيوني في خطاب ألقاه أمام الأمم المتحدة من خلال عبارة "لا تسقطوا الغصن الأخضر من يدي".

20 تشرين الثاني 1977 الرئيس المصري أنور السادات يزور الكيان الصهيوني ويلقي كلمة في القدس أمام الكنيست.

17 أيلول 1978 توقيع معاهدة كامب ديفيد بين مصر والكيان الصهيوني.

1963 – 1987 اجتماعات سرية متعددة بين الملك حسين ومسؤولين من الكيان الصهيوني منهم إيجال آلون ويعقوب هيرتزوغ وجولدا مائير وآبا إيبان وحاييم بارليف وموشيه دايان وإسحق شامير وشمعون بيريز ويوسي بيلين في لندن وباريس وستراسبورغ وتل أبيب والعقبة ووادي عربة.

8 كانون الأول 1987 انطلاق الانتفاضة الأولى في فلسطين.

31 حزيران 1988 الملك حسين يعلن فك ارتباط الأردن بالضفة الغربيّة.

15 تشرين الثاني 1988 ياسر عرفات يقرأ إعلان الدولة الفلسطينية أمام المجلس الوطني الفلسطيني المنعقد في الجزائر، وفيه يتم الإعلان بالالتزام بـ"السلام" و"التعايش السلمي".

1988 – 1989 الدينار الأردني يفقد نصف قيمته أمام الدولار، وتفاقم الأزمة الاقتصادية في الأردن، وأول دخول لصندوق النقد والبنك الدوليين في البلاد، ما أدى إلى اشتعال هبّة نيسان1 التي تلاها رفع الأحكام العرفية وعودة الانتخابات البرلمانية والرفع المشروط عن حظر العمل الحزبي.

9 تشرين الثاني 1989 انهيار جدار برلين وبداية نهاية المعسكر الذي يقوده الاتحاد السوفييتي.

2 آب 1990 حرب الخليج الأولى بقيادة الولايات المتحدة على العراق إثر غزو الكويت، تلاه إطباق الحصار الاقتصادي على العراق حتى غزوه عام 2003 في حرب الخليج الثانية.

30 تشرين الأول 1991 مؤتمر مدريد للسلام.

26 كانون الأول 1991 الإعلان الرسمي عن انحلال الاتحاد السوفييتي، وتفكك المعسكر الذي كان يقوده.

13 أيلول 1993 توقيع اتفاق أوسلو بين منظمة التحرير الفلسطينية والكيان الصهيوني، وبداية نشوء "السلطة الوطنية الفلسطينية".

تشرين الثاني 1993 إجراء الانتخابات في الأردن استنادًا إلى قانون جديد هو قانون "الصوت الواحد" الانتخابي في الأردن الذي أدى إلى إضعاف التمثيل السياسي في المجلس النواب الأردني الوليد، وبالتالي إضعاف العمل البرلماني، واستمر العمل بهذا القانون لسنوات طويلة بعدها.

26 تشرين الأول 1994 توقيع معاهدة وادي عربة بين الأردن والكيان الصهيوني، ومصادقة مجلس نواب قانون "الصوت الواحد" عليها.

آب 1996 انطلقت " انتفاضة الخبز " في الكرك وامتدت إلى معان والطفيلة وصولا إلى اربد، حيث كان هناك رفض شعبي لسياسة التجويع الحكومي التي انتهجتها حكومة عبدالكريم الكباريتي عند استجابتها لصندوق النقد الدولي باصدار قراراً برفع سعر كيلو الخبز إلى 25 قرش. حيث قامت انتفاضة الخبز باسقاط القرار.

4 كانون االثاني- 1997 تم مقاطعة المعرض التجاري الإسرائيلي من كل منظمات المجتمع المدني والاحزاب والشخصيات السياسية في البلاد تقريباً. كتب نضال منصور بعد المقاطعة: "شعرت للمرة الأولى بوحدة حقيقية رغم كل الخلافات بين الائتلاف"، وحدة مبنية على الإجماع على أن المعرض التجاري يمثل "غزواً إسرائيلياً على الأردن."

6 آذار 1998 افتتاح مدينة الحسن الصناعية في الأردن، أول منطقة صناعية من ضمن برنامج "المدن الصناعية المؤهلة – QIZ" المصمم للربط الاقتصادي بين الأردن والكيان الصهيوني عبر حوافز تصديرية للسوق الأميركية.

28 أيلول 2000 انطلاق الانتفاضة الفلسطينية الثانية.

2002 - 2003 بداية الحديث عن مشروع "ناقل البحرين" بين العقبة والبحر الميت لتحلية المياه بالشراكة مع الكيان الصهيوني. تم التخلي عن هذا المشروع عام 2021 بعد إعاقة الكيان الصهيوني له وانسحاب البنك الدولي من تمويله.

2009 تحرك عمال الموانئ البحرية في العقبة انما تم قمعهم بشدة من دون أي تهاون. وقد وصل القمع أحيانا الى حد السحل. وهكذا، سجل عدد كبير من الاحتجاجات في سنة 2010 وصل الى 800 احتجاج، علما أن القسم الأكبر من هذه الاحتجاجات قام به موظفو القطاع العام. ومن أهم أسباب احتجاجهم، التمييز في تطبيق غلاء المعيشة بين الفئات العليا والفئة الثالثة، ولكن أيضا سوء أنظمة العمل في الادارات العامة، فضلا عن اعتماد أسلوب المياومة المتزايد في هذا المجال.

نيسان 2013 اضراب عمال المياه بالاردن، حيث تم قطع المياه عن خمس محافظات أردنية احتجاجا على عدم استجابة الحكومة لمطالبهم، وذلك بعد مضي أكثر من شهر على إضرابهم المفتوح الذي بدأ بنهاية فبراير/شباط من العام نفسه. أوقف ضخ المياه عن محافظات معان والطفيلة والكرك ومأدبا والبلقاء، في الوقت الذي لوح فيه الموظفون بقطع المياه عن بقية المحافظات وإغلاق آبار الصرف الصحي إن استمرت الحكومة بتجاهل مطالبهم.

20 شباط 2014 شركة البوتاس العربية (أحد أعمدة الاقتصاد الأردني) وشركة برومين الأردن التابعة لها توقعان اتفاقية بقيمة 700 مليون دولار لاستيراد الغاز الخاص بتشغيل مصانعها من الكيان الصهيوني.

3 أيلول 2014 شركة الكهرباء الوطنية المملوكة بالكامل للحكومة الأردنية توقع رسالة نوايا غير ملزمة لاستيراد الغاز من الكيان الصهيوني لتوليد الكهرباء في الأردن.

26 أيلول 2016 شركة الكهرباء الوطنية المملوكة بالكامل للحكومة الأردنية توقع اتفاقية بقيمة 10 مليار دولار لاستيراد الغاز من الكيان الصهيوني لتوليد الكهرباء في الأردن.

1 كانون الثاني 2020 بدء ضخ الغاز من الكيان الصهيوني والذي يعتمد عليه توليد الكهرباء في الأردن بنسبة تتراوح بين 80 و98 بالمئة بحسب الخبراء.

15 أيلول 2020 توقيع اتفاقات التطبيع بين الكيان الصهيوني والإمارات والبحرين.

23 تشرين الأول 2020 توقيع اتفاقات التطبيع بين الكيان الصهيوني والسودان.

22 كانون الأول 2020 توقيع اتفاقات التطبيع بين الكيان الصهيوني والمغرب.

31 كانون الثاني 2021 توقيع اتفاقية التعاون الدفاعي بين الحكومة الأردنية وحكومة الولايات المتحدة الأمريكية التي تتيح تواجد قواعد أميركية في الأردن وتوفّر الحصانة لأفراد القوات الأميركية والمتعاقدين معها.

21 تشرين الثاني 2021 وقع الأردن إعلان نوايا اتفاقية "الماء مقابل الكهرباء" مع الكيان الصهيوني في الإمارات المتحدة، وبموجبها يقوم الأردن بتزويد الكيان الصهيوني بالكهرباء المولدة بواسطة الطاقة الشمسية، فيما يقوم الكيان الصهيوني بتزويد الأردن بالماء في المقابل. تم وقف العمل بهذا الإعلان في شهر تشرين الثاني من عام 2023 إثر العدوان الصهيوني على غزة.

شباط – آذار 2022 شركة فجر الأردنية المصريّة لنقل وتوريد الغاز تبدأ بتوريد الغاز المستورد من الكيان الصهيوني إلى مصر عبر الأراضي الأردنية من خلال خط الغاز العربي.

2022 تمكن إضراب سائقي الشاحنات من الانتشار في جميع أنحاء البلاد والانتشار2 عبر أشكال متفرقة من التضامن في مقاطعات مختلفة، لكن مطالبه ظلت ضيقة واقتصادية. وقد نال سائقو الشاحنات استحسان وتضامن عدد كبير من السكان، ولكن كان من الممكن احتوائهم في نهاية المطاف من خلال قمع السلطة. إن الواقع اليومي لسائقي الشاحنات مليء بالتضخم المرتفع وساعات العمل الطويلة وتزايد احتمال وقوع إصابات وحوادث على طول الطرق كان حافزاً لموجات التضامن الاجتماعي في عدد كبير من المحافظات.

7 تشرين الأول 2023 عمليّة طوفان الأقصى وبدء عمليّة الإبادة الجماعيّة الصهيونية لسكان غزّة.

6 كانون الأول 2023 الكشف عن خط إمداد برّي للعدو الصهيوني يمتد من موانئ الإمارات عبر السعودية مروراً بالأردن وصولاً إلى الكيان الصهيوني.

11 حزيران 2024 إنشاء مكتب اتصال لحلف الناتو في عمّان.

اتفاقيّة وادي عربة

المادة ٢١ من : الصحة

سيتعاون الطرفان في مجال الصحة وسيقومان بالتفاوض بهدف التوصل إلى اتفاق خلال فترة لا تزيد عن 9 أشهر من تاريخ تبادل وثائق التصديق على هذه المعاهدة.

المادة ٧: العلاقات الاقتصادية

1. انطلاقاً من النظر إلى التنمية الاقتصادية والرفاهية باعتبارهما دعامتين للسلام والأمن والعلاقات المنسجمة في ما بين الدول والشعوب والأفراد من بين البشر، فإن الطرفين، في ضوء أوجه التفاهم التي تم التوصل إليها، يؤكدان رغبتيهما المتبادلتين في ترويج التعاون الاقتصادي، لا بينهما فحسب، وإنما أيضاً ضمن الإطار الأوسع للتعاون الاقتصادي الإقليمي.

2. لتحقيق هذا الهدف يتفق الطرفان على ما يلي :

أ. إزالة جميع أوجه التمييز التي تعتبر حواجز ضد تحقيق علاقات اقتصادية طبيعية، وإنهاء المقاطعات الاقتصادية الموجهة ضد الطرف الآخر، والتعاون في مجال إنهاء المقاطعات الاقتصادية المقامة ضد أحدهما الآخر من قبل أطراف ثالثة.

ب. اعترافاً من الطرفين بأن العلاقات بينهما ينبغي لها أن تسير على مبادىء انتقال السلع والخدمات بحرية، يدخل الطرفان مفاوضات بهدف التوصل إلى عقد اتفاقات تتعلق بالتعاون الاقتصادي، بما في ذلك التجارة وإقامة منطقة تجارة حرة والاستثمار والعمل المصرفي والتعاون الصناعي والعمالة، وذلك لأغراض ترويج علاقات اقتصادية مفيدة تقوم على مبادىء يتم الاتفاق بشأنها. كما تقوم على اعتبارات إقليمية خاصة بالتنمية البشرية. وسيتم اختتام هذه المفاوضات في موعد لا يتجاوز فترة 6 أشهر من تاريخ تبادل وثائق التصديق على المعاهدة .

ج. التعاون ثنائيًا، وفي المجالات المتعددة الطرف كذلك، على ترويج اقتصاداتهما، وكذلك تعزيز علاقات الجوار الاقتصادية مع أطراف إقليمية أخرى.

المادة ١٣: النقل والطرق

يأخذ الطرفان في عين الاعتبار التقدم في مجال النقل. ولهذا يعترف الطرفان بالاهتمام المتبادل في إقامة علاقات جوار طبيعية في مجال النقل. ولتعزيز العلاقات في هذا المجال يتفق الطرفان على ما يلي :

3. سيسمح كل طرف لمواطني الطرف الآخر ووسائل نقلهم بحرية الحركة في أراضيه وفقاً للقواعد المطبقة على مواطني الدول الأخرى ووسائل نقلهم. ولن يفرض أي طرف ضرائب تمييزية أو قيوداً على حرية الحركة على الأشخاص ووسائل النقل من أراضيه إلى أراضي الطرف الآخر.

4. سيقوم الطرفان بفتح وإقامة طرق ونقاط عبور بين بلديهما. وسيدرسان إمكان إقامة اتصالات برية واتصالات بالسكك الحديدية بينهما.

5. سيستمر الطرفان في التفاوض بشأن اتفاقات النقل المتبادل في المجالات السابقة وفي مجالات أخرى، مثل المشاريع المشتركة والأمان على الطرق (المروري) ومعايير النقل وترخيص المركبات وممرات برية وشحن البضائع والأحمال والقضايا المتعلقة بالأرصاد الجوية، على أن تتم هذه الاتفاقات في ما لا يزيد عن 6 أشهر من تاريخ تبادل الطرفين وثائق تصديق هذه المعاهدة.

6. سيستمر الطرفان في التفاوض لإقامة طريق سريع يربط بين الأردن ومصر وإسرائيل بالقرب من إيلات.

المادة ١٤: حرية الملاحة والوصول إلى الموانىء

7. بما لا يتعارض مع الفقرة 2، يعترف كل طرف بحق سفن الطرف الآخر في المرور البحري في مياهه الإقليمية، وفقاً لقواعد القانون الدولي.

8. سيمنح كل طرف سفن الطرف الآخر وأحمالها منفذاً عادياً إلى موانئه. وكذلك السفن والبضائع المتجهة إلى الطرف الآخر أو التي تأتي منها. وسيمنح هذا المنفذ وفقاً للشروط نفسها المطبقة عادة على سفن وبضائع الدول الأخرى .

9. يعتبر الطرفان مضيق تيران وخليج العقبة ممرين مائيين دوليين مفتوحين لجميع الأمم للملاحة فيها والطيران فوقها من دون إعاقة أو توقف. وسيحترم كل طرف حق الطرف الآخر في الملاحة والمرور الجوي للوصول إلى إقليم أي من الطرفين من خلال مضيق تيران وخليج العقبة.

المادة ٢٣: العقبة وإيلات

يتفق الطرفان على الدخول في مفاوضات في أقرب وقت ممكن، وفي مدة لا تتجاوز شهرًا واحدًا من تاريخ تبادل وثائق التصديق على هذه المعاهدة، على الترتيبات التي ستمكنهما من التنمية المشتركة لمدينتي العقبة وإيلات في مجالات من ضمنها تنمية السياحة المشتركة، والرسوم الجمركية المشتركة، ومنطقة تجارة حرة، والتعاون في الطيران ومحاربة التلوث والأمور البحرية، والشرطة، والرسوم الجمركية، والتعاون الصحي، وسيتوصل الطرفان إلى اتفاق في فترة لا تزيد عن 9 أشهر من تاريخ تبادل وثائق التصديق على هذه المعاهدة.

المادة ٤: الأمن

10. سيتخذ الطرفان إجراءات ضرورية وفعّالة، وسيتعاونان على مكافحة الإرهاب بأشكاله كلها، ويتعهد الطرفان:

أ. اتخاذ إجراءات ضرورية وفعّالة لمنع أعمال الإرهاب والتخريب والعنف من أن تُشنّ من أراضيهما أو من خلال أراضيهما، واتخاذ إجراءات ضرورية فعّالة لمكافحة هذه الأنشطة ومرتكبيها.

ب. من دون المساس بالحريات الأساسية للتعبير عن الرأي والتنظيم، اتخاذ إجراءات ضرورية وفعّالة لمنع دخول ووجود وعمل أية مجموعة أو منظمة وبنيتهما الأساسية على أراضيهما إذا كانت تهدد أمن الطرف الآخر باستعمال وسائل العنف أو التحريض على استعمال وسائله.

ج. التعاون على منع ومكافحة التسلل عبر الحدود.

المادة ١٩: الطاقة

11. سيتعاون الطرفان على تنمية موارد الطاقة، بما في ذلك تنمية المشاريع المتعلقة بالطاقة، كاستخدام الطاقة الشمسية.

12. نظراً إلى إتمام الطرفين التفاوض بشأن الربط المشترك لشبكات الكهرباء في منطقة إيلات ـ العقبة، سيقومان بتنفيذ هذا الربط عند توقيع هذه المعاهدة. ويعتبر الطرفان هذه الخطوة جزءاً من مفهوم ثنائي وإقليمي أوسع. ويتفق الطرفان على استئناف المفاوضات بينهما في أسرع وقت ممكن لتوسيع مجال الربط المشترك للشبكات الكهربائية.

13. سيتوصل الطرفان إلى اتفاقات مشتركة في مجال الطاقة خلال 6 أشهر من تاريخ وثائق التصديق على هذه المعاهدة.

المادة ٦: المياه

بهدف تحقيق تسوية شاملة ودائمة لجميع مشكلات المياه القائمة بين الطرفين:

14. يتفق الطرفان بالتبادل على الاعتراف بتخصيصات عادلة لكل منهما، وذلك من مياه نهري الأردن واليرموك ومن المياه الجوفية لوادي عربة. وذلك بموجب المبادىء المقبولة والمتفق عليها وبحسب الكميات والنوعية المبينة في الملحق رقمII، والتي يصار إلى احترامها والعمل بموجبها على الوجه الأتم.

15. انطلاقاً من اعتراف الطرفين بضرورة إيجاد حل عملي عادل ومتفق عليه لمشكلاتهما المائية، إذ يشكّل موضوع الماء أساساً لتطوير التعاون بينهما، فإن الطرفين يتعهدان معاً العمل على ضمان عدم تسبب إدارة وتنمية الموارد المائية لأحدهما في الإضرار بالموارد المائية للطرف الآخر بأي شكل من الأشكال.

16. يعترف الطرفان بأن مواردهما المائية غير كافية للإيفاء بحاجاتهما، الأمر الذي يتوجب من خلاله تجهيز كميات إضافية، بغية استخدامها، وذلك عبر وسائل وطرق مختلفة، بما فيها مشاريع التعاون على الصعيدين الإقليمي والدولي.

17. في ضوء أحكام الفقرة (3) أعلاه، وعلى أساس أن التعاون في الموضوعات المتعلقة بالمياه يكون لمنفعة الطرفين، الأمر الذي من شأنه التخفيف من حدة ما يعانيانه من شح في المياه، وأن قضايا المياه على امتداد الحدود بينهما لا بد من أن تتم معالجتها بوصفها وحدة كاملة، بما في ذلك إمكان نقل كميات المياه عبر الحدود الدولية، فإن الطرفين يتفقان على القيام بالبحث عن وسائل من شأنها التخفيف من حدّة شح المياه، وعلى العمل ضمن أطر المجالات التالية:

أ. تنمية الموارد المائية، الموجود منها والجديد، والعمل على زيادة وفرة كميات المياه، بما في ذلك تحقيق التعاون على المستوى الإقليمي كما هو ملائم، وجعل ما يُهدر من الموارد المائية بالحدّ الأدنى، وذلك عبر مراحل استخدامها.

ب. منع تلوث الموارد المائية.

ج. التعاون المتبادل في مجال التخفيف من حدّة النقص في كميات المياه.

د. نقل المعلومات والقيام بأنشطة البحث والتطوير المشتركة في الموضوعات المتعلقة بالمياه، فضلاً عن عرض إمكانات تعزيز عملية تنمية الموارد المائية واستخدامها.

18. يضم الملحق II جميع التفصيلات المتعلقة بتنفيذ التزامات كلا الدولتين بموجب أحكام هذه المادة.

بعض البنود من اتفاقية الغاز والتي توضح دور الحكومة في الاتفاقية ومسؤوليتها عنها

19. الحكومة الأردنيّة هي التي تمتلك شركة الكهرباء الوطنيّة بشكل كامل، وهذا واضح ومنصوص عليه في مقدّمة الاتفاقية التي تورد أسماء الأطراف المتعاقدة فيها.

20. الحكومة الأردنيّة هي أيضًا كفيل شركة الكهرباء الوطنيّة التي تمتلكها بالكامل، تدفع عنها أي مبالغ مترتّبة عليها وقصّرت في دفعها دون أي شروط (فقرة 1.1.22)، وتقدّم كفالة شاملة بهذا المعنى يقرّها مجلس الوزراء، ويوقّعها (مفوّضًا عنه) وزير الماليّة (الجدول 3 – نموذج كفالة المشتري – نموذج خطاب التعهّد الملحق بالاتّفاقيّة).

21. هناك شرط مُسبق يقضي بإبرام الحكومة الأردنيّة ونظيرتها الإسرائيليّة اتفاقيّة ثنائيّة أخرى إضافيّة تتعلّق بتدفّق الغاز بين البلدين، وتتضمّن المراسلات السّابقة بين وزارتي الطاقة في الأردن و«إسرائيل»، واسم هذا الشرط دالّ عليه بشكل واضح: شرط G2G، أي government to government: حكومة لحكومة (فصل 2. الشروط المسبقة، فقرة 2.1.3)، ما يعني أنّ اتفاقية استيراد الغاز تتضمّن -حُكمًا- من بين بنودها، وكشرطٍ مسبق لنفاذها، اتفاقيّة أخرى تُعقد بين الحكومتين الأردنيّة والصهيونيّة.

22. هناك دور خاص لوزارة الطاقة والثروة المعدنية تنصّ عليه الاتفاقية (فقرة 4.4)، يتعلّق بتلقّيها الإشعارات بالنيابة عن الحكومة الأردنية، والتصرّف، والدّفع، ومتابعة ومعالجة أي تقصير قد ينشأ عن شركة الكهرباء الوطنيّة.

23. شركة الكهرباء الوطنيّة المملوكة بالكامل للحكومة الأردنيّة لا تستطيع التنازل عن حقوقها والتزاماتها في هذه الاتفاقيّة إلا لهيئة عامّة رسميّة (أي حكوميّة)، أو شركة أخرى تابعة لـ أو مملوكة من قبل، الحكومة الأردنيّة حصريًّا (فقرة 18.3.1).

24. تتضمّن الاتفاقيّة بندًا خاصًّا (فقرة 7.9) مُصمّمًا لتثبيط وردع تطوير مصادر الغاز المحليّة في الأردن من خلال وضع اشتراطات تعيق تخفيض الكميّات المستوردة من «إسرائيل» في حال تم إنتاج غاز طبيعي في الأردن، الأمر الذي يجعل من جدوى استخراج الغاز محليًّا شبه معدوم، ويثبّط من جهود تطوير مصادر الغاز الأردنيّة السياديّة مقابل الاعتماد على استيراد الغاز من «إسرائيل».

وفي محاولة لتوثيق ما أمكن إيجاده من نضالات فردية وجمعية، نسجل ببالغ الفخر والإعجاب ما قدموه:

22 كانون الأول 1990:

بشجاعة خالدة، تسلل **علاء الدين حجازي** عبر نهر الأردن ليصل إلى قلب الأراضي المحتلة، مسلحًا فقط بسكين ومصحف. استشهد قبل إصابة أي منهم. وكان قد كتب في وصيته مخاطبا العرب والمسلمين (لماذا تخافون من الدخول إلى فلسطين وتحريرها؟)

8 تشرين الثاني 1990:

قافلة من الأبطال بقيادة **سالم أبو غليون ورفاقه (خالد أبو غليون، أمين الصانع، إبراهيم غنيم، ونايف الكعابنة)** تسللت إلى الأراضي المحتلة. دخلوا في مواجهة شرسة مع دورية أمن الاحتلال شرق العوجا قُرب أريحا، واستمر الاشتباك لمدة 4 ساعات قُتل وجُرح خلالها عدد من جنود الاحتلال بينهم ضابط. استشهد نايف الكعابنة بشرف، بينما تم أسر باقي المجموعة بعد هذه المعركة البطولية.

13 تشرين الثاني 1990

بيدٍ ثابتة وقلب لا يعرف الخوف، وهو في سن 17 اجتاز **سلطان العجلوني** الحدود وهاجم موقعًا محتلاً، ليقتل رائدا في شرطة الاحتلال، ولكن عطلا في المسدس منع السلطان من تنفيذ المزيد من الهجمات.

8 شباط 1991

في معركة بطولية استمرت خمس ساعات، تصدى **مروان عرندس، وخليل زيتون، ورائد الصالحي** لحافلة تقل جنود الاحتلال في وادي عربة، مقدمين أرواحهم بثبات بعد أن ألحقوا خسائر فادحة في صفوف الجنود. وقد كان عرندس صديقا لعلاء الدين حجازي الذي تسلل للأراضي المحتلة قبلها بعام.

13 آذار 1997

الجندي الأردني **أحمد الدقامسة**، الذي دفعته غيرته على وطنه ودينه إلى أن يفتح النار على مستوطنات في الباقورة، ليسقط 7 منهن ويصاب أخريات بجروح.

نيسان 1997

في قلب المأساة، خرجت **سونا الراعي** من ظل الأخ الذي استشهد بيد الاحتلال، بعد أن رفض الاعتراف بما نسب إليه من عمليات وأنشطة مختلفة رغم أساليب التحقيق التي مورست عليه ورغم اعتقال شقيقته سونا لمدة تزيد على الشهر للضغط عليه. تمكنت سونا من تهريب مسدس ربطته على ساقها، أثناء اجتيازها للحدود الأردنية عبر جسر الملك حسين، لتطلق النار على جنود الاحتلال، منتقمة لدم شقيقها الطاهر.

29 كانون الثاني 2007

في عملية نوعية، نفّذ **محمد فيصل السكسك** من سكان قطاع غزة من الذي قام بالتسلل إلى الأراضي المحتلة عبر الأردن، تفجيرًا في مخبز بمدينة إيلات بعد أن لاحظ اقتراب الشرطة بدلًا من الاستمرار إلى وجهته النهائية، ليحصد أرواح 3 من المحتلين.

25 كانون الثاني 2009

اعتقلت قوات الأمن الاردنية شابين جامعيين **محمد سلطان** (19 عاما) وصديقه **فهيم أبو الرُب**، بعد أن حاولا اختراق الحدود إلى فلسطين المحتلة عبر الحدود الشمالية مع الاردن، عقب العدوان الهمجي على قطاع غزة.

17 أيار 2021

تمكن 3 أردنيين من من اختراق الحدود إلى فلسطين المحتلة عبر السياج الحدودي، وقد شوهدوا في منطقة قريبة من بيسان شمالي فلسطين المحتلة، وهرع جيش الاحتلال إلى المكان للبحث عنهم واعتقالهم، وعثرت قوات الاحتلال على فجوة في السياج الحدودي بين الأردن وفلسطين.

25 أيار 2021

الشابان **مصعب الدعجة وخليفة العنوز** من بلدة صما الأردنية انطلقا على الأقدام باتجاه فلسطين نصرةً لأهل القدس، ليتم اعتقالهما بعد عبور الحدود بنية تنفيذ عمليات ضد الاحتلال.

نيسان 2023

أُلقي القبض على النائب الأردني **عماد العدوان** وهو يحاول تهريب الأسلحة والذهب من الأردن إلى الضفة الغربية.

22 آذار 2023

اعتقال مسلحين أثناء تخطيطهما لتنفيذ عملية في يافا بعد اختراقهما الحدود، وهما يحملان رشاش كلاشنكوف ومشطين للذخيرة.

5 نيسان 2023

مسلح آخر يفتح النار على جيب عسكري إسرائيلي، قبل أن ينسحب بأمان إلى الأردن بعد عملية جريئة.

30 تموز 2023

سلطات الاحتلال تكشف عن محاولة تهريب أسلحة عبر الحدود الأردنية في منطقة الأغوار وُصفت بأنها "كبيرة واستثنائية"، في مشهدٍ يعبر عن استمرار المقاومة في تقديم الدعم للمجاهدين.

31 تموز 2023

7 أبطال تسللوا من الأردن إلى فلسطين، ليتم اعتقال 5 منهم بينما عاد اثنان إلى الأراضي الأردنية. وأتت عملية التسلل، عقب مزاعم أمن الاحتلال إحباط عملية "تهريب كمية كبيرة من الأسلحة" عبر الحدود الأردنية في منطقة الأغوار.

30 تشرين الثاني 2023

أعلنت شرطة الاحتلال أنها احبطت محاولة لتهريب 137 قطعة سلاح من الأردن إلى فلسطين المحتلة، في أكبر عملية ضبط أسلحة على الحدود.

22 آذار 2024

تم اعتقال مسلحيّن كانا يخططان لعملية في يافا، في استمرار للمد الثوري في وجه الاحتلال.

5 نيسان 2024

مشهد آخر من البطولة، حيث أطلق مسلح النار على جيب عسكري لقوات الاحتلال قبل أن يتمكن من الانسحاب إلى الأردن بسلام.

4 حزيران 2024

محاولة خرق أخرى للسياج الحدودي انتهت باعتقاله مشتبها، وأفاد الجيش الأردني انه لم يكن أردني الجنسية دون أن يقدم أي تفاصيل أخرى، ليبقى مجهول الهوية.

8 أيلول 2024

نفذ البطل **ماهر الجازي** عملية على جسر الملك حسين الفاصل بين الأردن والأراضي الفلسطينية المحتلة، الذي يسيطر عليه الكيان الصهيوني حيث أطلق النار على أمن المعابر للكيان أثناء مرور شاحنته وقتل 3 منهم ثم استشهد.

18 تشرين الاول 2024

نفذ كل من **الشهيد البطل عامر قواس والشهيد البطل حسام أبو غزالة** عملية تسلل عبر الحدود الأردنية جنوب البحر الميت، إلى الأراضي المحتلة قرب السياج الحدودي مع الأردن بعد اختراقهم له، ومحاولة استهداف جنود إسرائيليين باطلاق نار متبادل.